البناء
السنة السادسة / الثلاثاء / 10 حزيران 2014 / العدد 1505
Sixth year / Tuesday / 10 June 2014 / Issue No. 1505

اعتصام أمام الإسكوا تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال

مصطفى: تحريرهم يتم بتأكيد خيار المقاومة
عطايا: المقاومة تطبّق قانون الحرب عبر التبادل

أبو عماد رامز

... وعطايا

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة اعتصاماً تضامنياً مع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني وذلك أمام مقر بعثة الأمم المتحدة في بيروت. وذلك بحضور شعبي وحزبي وحشد من الفعاليات الوطنية واللبنانية والفلسطينية.

وتحدث في الاعتصام كل من رئيس التنظيم القومي الناصري سمير شركس فشدد على «أهمية إضراب الأسرى البطولي لكسر إرادة الاحتلال»، مؤكداً: «أن محور المقاومة والصمود سيحقق النصر لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلى بالقوة».

وتحدث خالد الرواس باسم الناصريين الديمقراطيين فأكد أهمية المناسبة داعياً «لأوسع تضامن مع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال».

وكانت كلمة لأمين سرّ جمعية الأسرى المحرّرين أحمد طالب شدد فيها على «أن التضامن في سجون الاحتلال بوجه السجان دليل على قدرة شعبنا على المقاومة»، داعيا: «للإستمرار بالنضال لتحرير كل الأسرى والمعتقلين».

كلمة «القومي»

كما ألقى عميد شؤون فلسطين في الحزب السورى القومي الاجتماعي هملقارت عطايا كلمة قال فيها: «لن نقول اليوم كلاماً في الأدب السياسي رغم أن إضراب أبطالنا الأسرى يسطر أعلى مستويات الفداء والتضحية والقوة والعزم التي لم يشهد العالم لها مثيلاً». وأوضح: «نسجل هنا باسم قيادة الحزب وأمام مقر بعثة الأمم المتحدة ومجموع المؤسسات الدولية رسائل عدة، أولاً إن حق شعبنا في اعتبار مقاومته بتنوع مؤسساتها وحركاتها عبر التاريخ حركة تحرر بالمعنى الشرعي يستند إلى وحدة اجتماعنا الإنساني فعندما احتلت فلسطين كان أبناء دمشق وحلب وبيروت وبقية مدن بلادنا منخرطين في التصدي للاحتلال، وعندما حاول العدو إحتلال بيروت كسر مشروعه أمام تلاحم البنادق اللبنانية والفلسطينية والسورية. وأن أي محاولة لعزل حركات المقاومة عن محيطها القومي يقع في مصلحة العدو في شكل مباشر أو غير مباشر». وأضاف: «ثانيا لسنا ممن يُخدعون وليس منا من يأكله الوهم أن المنظمات الدولية والتجمعات الرسمية السياسية تحافظ حقيقةً على قيم العدل والحرية بين المجتمعات لكن يقع في طليعة مسؤولياتنا أن نضع أمام العالم حقيقة حجم الفشل المثير للريبة لهذه المؤسسات تحديداً في التعامل مع قضية شعبنا».

وقال عطايا: «إن العدو اليوم على رغم مرور مئة وخمسين سنة على اتفاقية جنيف المتعلقة بقواعد الحرب والسلوك الرسمي في الحروب سجل ولا يزال يسجل جرائم متمادية في فظاعتها سواءً في الاعتقال غير الشرعي والتصنيف غير القانوني لما يتجاوز 750 ألف أسير تعاقبوا على الاعتقال والتعذيب، والاستشهاد تحت التعذيب وبحالة فائقة الوحشية وحده هذا العدو يعتقل جثث الشهداء في ما يسمى مقبرة الأرقام ويبتز أهالي الشهداء عند كل تبادل». وتابع: «وحده هذا العدو يستعمل ما يسمى الاعتقال الإداري لزج مئات الآلاف في غرف التعذيب بما فيهم الاطفال».

واختتم بالقول: «إنّ عمليات التبادل التي قامت وستقوم بها المقاومة ليست عملاً حربياً مجرّدا، بل هي المعنى الشرعي والقانوني إجبار بالقوة للعدو أن يعطي صفة المحارب الرسمية للأسير والمعتقل وإجباره على التبادل». مؤكداً: «وحدها عمليات المقاومة هي الجواب القانوني الذي يفهمه العدو ووحدها نفذت اتفاقيات جنيف خصوصاً الثالثة والرابعة».

كلمة الجبهة الشعبية القيادة العامة

وختاماً تحدث أبو عماد رامز عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، فقال: «لقد علمنا هؤلاء الأبطال أن المعركة ليست في بداياتها... المعركة ونتائجها في خواتيمها... وخواتيم هذه المعركة لن تكون إلا في مصالح هذا الشعب وأبطاله الأسرى». وأضاف: «إننا في هذا الموقع وفي هذا اللقاء التضامني مع أسرانا نقول إن عملية تحريركم لن تتم إلا بالتأكيد على خيار المقاومة... كل العمليات السابقة التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية والأخوة في حزب الله لم تأتِ عبر الإستجداء والتمني من الكيانَ الصهيوني والمجتمع الدولي لتحرير هؤلاء الأسرى بل بفعل المقاومة التي أرغمت الاحتلال على التنفيذ».

وتابع: «نحن نؤكد في هذا السياق أن هذه المعركة التي يخوضها أبطالنا لا بد من أن تحقق إنجازاتها في شكل كامل ومهما بلغت الأعداد والإحصاءات التي تتحدث عن ممارسات وانتهاكات لحقوق الأسرة وتحديداً اليوم الذي يسعون من خلاله لفرض قانون كيف يطعمون هؤلاء الأسرى بالقوة، وأن يعملوا على نقلهم بين السجون والمعتقلات «الإسرائيلية» البالغ عددها 25 سجناً ومعتقلاً ومركزاً للتحقيق والتوقيف... نحن نقول إن هذه الإجراءات لن تثني هؤلاء الأسرى عن تحقيق أهدافهم في التحرير والعودة إلى أهاليهم وديارهم».

لقاء اسلامي في دار الفتوى أيد توسيع الهيئة الناخبة

قباني: كل من يحمل شهادة شرعية له الحق بانتخاب المفتي الجديد

استقبل مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي الذي سلمه المفتي ميدالية دار الفتوى.

الفرزلي

بعد اللقاء، قال الفرزلي: «كانت مناسبة لزيارة سماحة المفتي في هذه الدار الكريمة، دار اللبنانيين، الدار التي طالما كان لها دور مركزي ورئيسي في الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته، وقد شرفني اليوم سماحة المفتي بأن قلدني هذه الميدالية، ميدالية دار الافتاء لسبب بسيط، هو هذا التعلق الذي أشعر به بهذه الدار الكريمة التي ثبت أنها هي المسؤولة الأولى عن وحدة البلد أرضاً وشعباً ومؤسسات، ونتمنى لصاحب السماحة التوفيق في كل كبيرة وصغيرة يقوم بها في حله وترحاله».

واستقبل المفتي قباني وفداً من الجمعيات والهيئات الإسلامية وممثلين عن قطاعات مهنية وثقافية ومؤسسات أهلية من بيروت وسائر المحافظات اللبنانية، في حضور اعضاء المجلس الشرعي وعلماء من بيروت.

قباني

ورحب المفتي قباني بالحضور، وقال: «لقد اتخذ المجلس الشرعي قراره بإعادة عمل الهيئة الناخبة الموسعة لانتخاب مفتي الجمهورية، كما كانت قبل كانون الاول 1996 وهكذا أصبح للعلماء وكل من يحمل شهادة شرعية الحق في انتخاب المفتي الجديد للجمهورية اللبنانية، في حين ان تقليص الهيئة الناخبة في كانون الاول 1996 حرمهم من هذا الحق كما حرم قطاعات دينية اخرى».

صقال

ثم شرح نائب رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ماهر صقال أهمية إصلاح وتطوير دار الفتوى وضرورة توحيد الصف الإسلامي وتعزيز دور الدار إسلامياً ووطنياً. وأطلعهم قرار المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى الصادر بتاريخ 2014/6/7 والذي ينص على بطلان وانعدام المادة الثانية من القرار رقم 96/50 المتعلقة بالهيئة الناخبة لارتباطها بالنظام العام، ويعاد العمل بنصوص المواد 7 و8 و13 من المرسوم الاشتراعي 55/18 على أن يعمل بهذا الإعلان فور صدوره ولا تسري احكامه القانونية على مفتي الجمهورية الحالي الذي تنتهي ولايته في 2014/9/15 وذلك عملاً بأحكام المرسوم الاشتراعي رقم 55/18 قبل تعديله بالقرار 96/50».

الفرزلي يتسلم الميدالية من قباني

شاتيلا

وخلال اللقاء، تحدث باسم الوفود رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيلا الذي قال: «دائماً، كانت دار الفتوى منارة اسلامية وطنية، واجهت الاحتلال الفرنسي، وقاومت الصهاينة ووقفت ضد اتفاق 17 أيار، وكانت دوما قاعدة لوحدة المسلمين، فكانت قبلة الاحرار في الدفاع عن وحدة لبنان وعروبته واستقلاله، ولن يستطيع أحد مهما علا شأنه أن يصادر حقها ودورها أو أن يهيمن على هذه الدار الجامعة، نحن هنا لتصحيح أخطاء من أساؤوا لدار الفتوى، نحن هنا في هذه الدار لا نريد تغطية من دار الفتوى لمشروع اقتصادي أو سياسي فئوي أو لتغطية مصالح شخصية أو حزبية».

وقال: «ان المبادرة التي تقضي بحل المجلسين واجراء انتخابات شاملة لانتخاب مجلس شرعي إسلامي جديد ومفت جديد للجمهورية، وفق قرار التوسيع، وهذا هو الصواب. ونحن ندعو رؤساء الحكومات للالتزام بهذه المبادرة والاقلاع عن قرارات الانقسام والخلافات، فسماحة المفتي لا يريد التجديد ولا التمديد».

حمدان

من جهته، شكر أمين الهيئة القيادية في حركة «المرابطون» العميد مصطفى حمدان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى «الذي أعاد الحق الى أصحابه، حق انتخاب مفتي الجمهورية من قبل الهيئة الحقيقية للانتخاب، أي الهيئة الموسعة، لا الهيئة المقلصة التي كانت تستهدف دائماً منصب المفتي من اجل السيطرة عليه».

ودعا الجميع الى «الحفاظ على دار الإفتاء قلعة لجميع المسلمين، ليس في لبنان فقط وانما على مستوى الامة العربية، نتوجه الى من يريد ان يسمع، هذه الدار لا يجوز بتاتاً ان نكسر من هيبتها، ولا يجوز بتاتاً ان نستبيح هذه الدار بمواقف سياسية شخصانية لا قيمة لها، نحن نقول ان لهذه الدار رباً يحميها، ونحن مع هذه الدار».

توصيات

بعد اللقاء، صدر عن المجتمعين التوصيات الآتية:

1 – ان اللقاء الاسلامي التوحيدي المنعقد في دار الفتوى يؤكد التزامه بمبادرة المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى الهادفة الى توسيع الهيئة الناخبة لمفتي الجمهورية، والدعوة لانتخاب مجلس شرعي جديد وفق قرار المجلس بتاريخ 19 آذار 2014.

2 – يدعو اللقاء بعض رؤساء الحكومات، وخصوصاً دولة الرئيس تمام سلام، الى التخلي عن موقفهم السلبي لجهة اصرارهم على تقليص عدد الهيئة الناخبة لمفتي الجمهورية وتقليص صلاحيات سماحة مفتي الجمهورية، وجوب الالتزام بالمصلحة الاسلامية العليا، وبهذه المبادرة التوحيدية التي تؤدي الى استعادة وحدة الصف الاسلامي وتعزيز دور دار الفتوى الجامع.

3 – يدعو اللقاء الاسلامي الى وقف تدخل مجلس شورى الدولة في شؤون دار الفتوى الداخلية، لأن تدخله هذا يتعارض مع استقلالية الدار التي نص عليها المرسوم الاشتراعي 55/18.

4 – اننا نأمل من جميع المعنيين التجاوب مع مبادرتنا الوفاقية، سائلين الله عز وجل ان يحفظ المسلمين ودارهم الجامعة لما فيه خير المصلحة الاسلامية العليا».

هاشم: انتخاب الرئيس يجري وفق المادة 73 وغير ذلك هو هرطقة

رد النائب قاسم هاشم على النائب ايلي كيروز وقال: «يبدو ان البعض قد بالغ في اجتهاداته وتفسيراته في الدستور، وبدأ بسياسة التجارة في الدستور لخدمة اهوائه ورغباته السياسية علما ان الدستور واضح ولا يحتاج الى تفسيرات جديدة.

وأضاف: «ان جلسات انتخاب رئيس الجمهورية تجري وفقاً لآليات الدستور، ووفق المادة 73 من الدستور. وان دولة الرئيس نبيه بري استخدم صلاحياته ودوره كاملاً منذ اللحظة الاولى للمهلة الدستورية، وكل كلام حول المادة 74 لا اساس له من الصحة ولا علاقة له لا بالدستور ولا بتفسير الدستور».

وزاد: «وفي موضوع الجلسات التشريعية، المجلس لا يتحول الى هيئة انتخابية الا في الجلسات التي يدعو اليها دولة رئيس المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية وهذا واضح من خلال المادة 73 من الدستور، فالمجلس الملتئم يعتبر هيئة انتخابية وخارج هذه الجلسات فالمجلس يبقى هيئة اشتراعية ويقوم بواجبه التشريعي وله الحق في التشريع وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية ووفق ما تقتضيه اصول التشريع وعدا ذلك هو هرطقة دستورية لا علاقة له بالدستور».

«الشغيلة» وتيار العروبة: الفوز الكبير للأسد وجه ضربة موجعة لأعداء سورية

اعتبرت قيادتا رابطة الشغيلة وتيار العروبة للمقاومة والعدالة الاجتماعية اثر اجتماع مشترك برئاسة الأمين العام للرابطة النائب السابق زاهر الخطيب أن «الفوز الكبير الذي حققه الرئيس بشار الأسد في الانتخابات السورية، شكل ضربة موجعة لأعداء سورية الذين راهنوا على النيل من شرعيته ومشروعيته الشعبية ومن استقلالية القرار الوطني لسورية وشعبها».

ورأى البيان «إن انتصار الشعب السوري والفوز العظيم للرئيس الأسد يشكل انتصاراً لخط العروبة المقاومة في سورية والمنطقة».

وأكد «إن خروج لبنان من أزمته المتفاقمة إنما يستدعي تحرك مجلس النواب الممدد له، لإنجاز قانون انتخاب جديد أكثر عدالة وأقل ثغرات يعتمد النسبية، وبالتالي إجراء انتخابات نيابية ليجري بعدها انتخاب رئيس جديد للجمهورية».

ورأت القيادتان أن هذا «المخرج هو الأفضل لجميع الأفرقاء الذي يجنب لبنان الإنزلاق إلى أزمة خطرة يشل فيها دور الحكومة والمجلس النيابي مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح اللبنانيين».

جبهة العمل: لإقرار السلسلة بعيداً من التجاذبات السياسية

دعت جبهة «العمل الإسلامي» في لبنان خلال اجتماعها الدوري برئاسة منسقها العام الشيخ زهير الجعيد وحضور النائب كامل الرفاعي والأعضاء «الدولة إلى تلبية المطالب الاجتماعية والمعيشية الشعبية المحقة، وإلى عدم إغفال أو إهمال الواجبات التي ينبغي أن تلم بها الدولة وأن تعمل على تحقيقها تجاه شعبها ومواطنيها».

ولفتت إلى «ملف سلسلة الرتب والرواتب وقانون الإيجار الظالم»، ودعت مجلس النواب والكتل النيابية إلى «الاجتماع والتوافق على إقرار السلسلة بعيداً من التجاذبات السياسية والخلافات القائمة، لأنها مسألة تمس ألم الناس ووجعهم، وتنعكس سلباً على كل شرائح المجتمع بدءاً من الطلاب والأساتذة المتفرغين والمتعاقدين مروراً بالعمال والمياومين، مما يعني دخول البلد في النفق المظلم معيشياً واجتماعياً وتربوياً، إضافة إلى خسارة العام الدراسي لأبنائنا الطلاب وتعطيل الإمتحانات الرسمية بسبب الرعونة المقصودة من قبل بعض القوى السياسية والهيئات الاقتصادية الضاغطة بقوة لعدم إقرار السلسلة».

واعتبرت الجبهة «أننا اليوم في أزمة حقيقية، وينبغي على الحكومة ومجلس النواب العمل على إيجاد المخرج والحلول لهذه الأزمة لمصلحة الوطن والمواطن، ولمصلحة سياسة التفاهم والتوافق التي انتجت حكومة المصلحة الوطنية وبيانها الوزاري».

شعبان: لاستكمال تطبيق بقية بنود الخطة الأمنية في طرابلس

استقبل الأمين العام لـ«حركة التوحيد الإسلامي» الشيخ بلال سعيد شعبان في مكتبه في طرابلس، وفداً من منظمة «الصاعقة».

وأكد الوفد «محورية القدس والقضية الفلسطينية في تحديد بوصلة صراع أمتنا مع الصهاينة»، رافضاً: «كل أشكال التناحر والإقتتال الداخلي»، معتبراً: «أن البندقية الفلسطينية المقاومة هي الدرب والسبيل للتحرير والعودة، مع التأكيد أن الوجود الفلسطيني في لبنان وسائر الدول العربية هو وجود موقت»، مشدداً على «أنه لن نكون في لبنان إلا عامل استقرار».

بدوره هنأ شعبان بـ«المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية»، داعياً إلى «تشكيل حكومة تشمل كل الطيف الفلسطيني النضالي والشعبي في داخل فلسطين وخارجها لتضمن الشرعية الشعبية مقابل الشرعية الدولية».

وفي الشأن اللبناني، دعا شعبان إلى «ضرورة تطبيق بقية بنود الخطة الأمنية في طرابلس، من مصالحات وتعويضات وإعادة إعمار، فبعد تطبيق البند الأمني بنسبة نجاح مقبولة يجب تطبيق بند المصالحات الفردية والمناطقية لسحب فتائل التفجير المستقبلية».

وشدد على «ضرورة عودة طرابلس إلى سابق عهدها، عبر إعادة بناء مؤسساتها وتفعيل الدورة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية فيها، لتكون بحق العاصمة الثانية للبنان ومدينة للعلم والعلماء»، معتبراً: «أنه لا يجوز أن تبقى الفيحاء مستلحقة وتستخدم خزاناً احتياطياً لتيار سياسي من هنا وهناك، إنما يكون باستعادتها لدورها التاريخي كصانعة لاستقلال لبنان واستقراره».

نقيب المحررين في رسالة للمحكمة الدولية

أشكك في الاتهامات ضد الأمين وخياط

وجه نقيب المحررين الياس عون رسالة الى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قال فيها:

بصفتي نقيباً لمحرري الصحافة اللبنانية جئت بهذه الرسالة لافتاً انتباهكم الى ان صحافة لبنان ومحرريها يكنون الاحترام للسلطات القضائية في العالم، ويعز عليهم ان اثنين من صحافيي لبنان متهمان بعرقلة سير العدالة في محكمتكم التي نكن لقضاتها والعاملين فيها كل تقدير واحترام ونقدر عملها لكشف حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه».

وأضاف: «صحيح ان لبنان صغير بمساحاته، لكنه فخور بأبنائه المنتشرين في ارجاء العالم والذين يتبوأون المراكز العالية في الكثير من بلدانه، حيث استقروا موفرّين خبراتهم وعلومهم بكل تجرد واستقامة وضمير حي، وقد تلقينا رسائل عدّة من مهاجرينا يستغربون الاتهامات الموجهة الى الصحافة اللبنانية بعرقلة اعمال المحكمة الدولية».

وتابع عون في رسالته: «إن الاعلام اللبناني منتشر في العالم العربي الذي يضم اكثر من ربع مليون مواطن يقدرون العاملين فيه وما يظهرونه من مواهب والتزام بكرامة الانسان والمعايير الدولية في احترام العدالة والحقيقة، وبإمكانكم ان تسألوا زملاءكم القضاة اللبنانيين الذين يشاركونكم البحث عن الحقيقة».

واختتم قائلاً: «لذا اسمح لنفسي بأن اخاطبكم كمسؤول اعلامي طالباً من مقامكم الرفيع معالجة قضية الزميلين خياط والامين بنزاهة وتجرد وان تكون محكمة المطبوعات في قصر العدل اللبناني المرجع الاول والاخير في كل نزاع ينشأ بين المحكمة الدولية والاعلام اللبناني متمنياً عدم الكيل بمكيالين خصوصاً انني كما معظم اللبنانيين اشكك في صحة الاتهامات المساقة من قبل محكمتكم ضد الزميلين (ابراهيم الأمين وكرمى خياط). ويبقى للقضاء اللبناني ان يحاكم الصحافة اللبنانية على اخطائها اذا صح ما تتهمونها به».

لقاء فتح وجبهة التحرير: مخيمات لبنان لن تكون إلا صمام أمان للسلم الأهلي

قام وفد من «جبهة التحرير الفلسطينية» برئاسة عضو المكتب السياسي للجبهة عباس الجمعة، بزيارة أمين سر حركة فتح – إقليم لبنان رفعت شناعة، في مكتبه في مخيم الرشيدية.

وشدد الطرفان بحسب بيان، على «دعم حملة التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الإحتلال والذين مر على إضرابهم 45 يوماً»، وطالبا «المجتمع الدولي بالتدخل لإجبار العدو الصهيوني لإطلاق سراح جميع الأسيرات والأسرى من المعتقلات»، وناشدا «الدول العربية العمل والضغط من أجل تطبيق قرارات الشرعية والقوانين الدولية». وأكدا «تعزيز المصالحة الوطنية الفلسطينية والتفرغ للمقاومة بكل أشكالها من اجل تحرير الدولة الفلسطينية من الاحتلال، وإجبار العدو الصهيوني على تطبيق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها القرار 194».

وتم التطرق إلى ما يخص أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وأكد المجتمعون «أن المخيمات في لبنان لن تكون يوماً إلا صمام أمان للسلم الأهلي، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده، بقيادة المؤتمن على الثوابت الرئيس أبو مازن».

عميد الخارجية في «القومي» يلتقي سفير الباراغواي وتأكيد مشترك على أولوية مواجهة الإرهاب

التقى عميد الخارجية في الحزب السوري القومي الاجتماعي حسان صقر مع سفير دولة الباراغواي في «الشرق الأوسط» حسن ضيا، بحضور عباس العريضي وكان اللقاء مناسبة للتداول في الأوضاع العامة على صعيد المنطقة.

وبحث المجتمعون في موضوع العلاقة الثنائية وضرورة تعزيزها وتفعيل التعاون على مختلف الصعد، خصوصاً في ما يتعلق بموضوع التبادل الطالبي بين لبنان والباراغواي.

وفي الموضوع السياسي أكد الجانبان أنّ الإرهاب يشكل تهديداً مصيرياً لشعوب المنطقة ولكل شعوب العالم، وأنّ مسؤوليات الحكومات والشعوب مواجهة الإرهاب ورفض الاحتلال، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته، لا سيما لجهة احترام إرادة الشعوب وخياراتها السياسية والوطنية، وفي المقدمة الوقوف إلى جانب الفلسطينيين من أجل ضمان حق عودتهم إلى أرضهم وتقرير مصيرهم.

«القومي» و«أمل» يرعيان مصالحة في العمروسية

أقيم لقاء مصالحة في قاعة شهداء حركة امل في العمروسية بين أسرة الرفيق حسن كردية وأسرة المواطن محمد ناصر الدين بعد إشكال حصل بينهما. وتمت المصالحة بمساع بذلتها مديريتا صحراء الشويفاتّ والعمروسية التابعتان لمنفذية المتن الجنوبي في الحزب السوري القومي الاجتماعي ومسؤولي حركة أمل في المنطقة.

حضر لقاء المصالحة ناظر الإذاعة والإعلام في منفذية المتن الجنوبي مدير مديرية العمروسية حافظ يزبك، ناظر التدريب هشام المصري، ومدير مديرية صحراء الشويفات باسل كردية ومدير مديرية حي السلم جودت زعيتر وأعضاء مديرية العمروسية وجمع من القوميين، كما حضر مسؤول حركة أمل حسين الزين وأعضاء الحركة في العمروسية، ومسؤول حزب الله في العمروسية وعدد من المواطنين، وأسرتا حسن ومحمد.

بدأ اللقاء بكلمة ترحيب وشكر من قبل مسؤول حركة أمل حسين الزين، ثمّ ألقى مسؤول الإعلام في المنطقة رشيد زعيتر كلمة شدّد خلالها على أهمية المصالحة، متوجهاً إلى العائلتين بالشكر، وكذلك إلى كل من ساهم في إنجاح هذه المصالحة.

وألقى ناظر الإذاعة والإعلام في منفذية المتن الجنوبي حافظ يزبك كلمة شدد فيها على «ضرورة الابتعاد عن الخلافات الصغيرة، والعمل دائماً في سبيل تحصين الوحدة الروحية والاجتماعية».

وأكد يزبك «أن المقاومة هي بوصلتنا جميعاً، ويجب أن نكون مشدودين دائماً إلى أولوية المقاومة، بمواجهة عدونا اليهودي المتغطرس ومواجهة من يدور في فلك هذا العدو».

وحيا يزبك شهداء المقاومة الذين سطروا بدمائهم وتضحياتهم ملاحم البطولة والانتصار.

خلال لقاء المصالحة في العمروسية

موسى عرض مع اللجنة الدولية إلغاء الاعدام

عقد رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب ميشال موسى، بعد الظهر في مكتبه في مجلس النواب، اجتماعاً مع فد من «اللجنة الدولية لإلغاء عقوبة الإعدام» الذي يقوم بجولة على نقابة المحامين.

بعد الاجتماع، قال النائب موسى: «بحثنا مع الوفد في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام، وسنتواصل معه لتطوير هذه الفكرة وصولاً إلى إلغائها».

«قولنا والعمل»: لانتخاب رئيس يحفظ معادلة الشعب والجيش والمقاومة

نوه المجلس المركزي لجمعية «قولنا والعمل» في بيان بعد إجتماعه الشهري في برالياس بحضور رئيس الجمعية الشيخ أحمد القطان بكلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، واعتبرها: «على مستوى رؤى وتطلعات الأمة عموماً والشعب اللبناني خصوصاً». وأضاف: «ان ذكرى استشهاد الرئيس رشيد كرامي مناسبة لتوحيد الصف اللبناني ونبذ الفكر الإلغائي».

وطالب النواب «المعطلين إنجاز ملف سلسلة الرتب والرواتب بإقرار السلسلة وأخذ مصلحة طلابنا الأعزاء ومستقبلهم في الإعتبار».

كما طالب «الكتل النيابية مجتمعة العمل بجدية ومسؤولية لانتخاب رئيس جمهورية يجمع اللبنانيين ويحفظ معادلة الشعب والجيش والمقاومة ليحافظ على لبنان وأمنه واستقراره».